عبد الله، الى ان استؤنفت مرة أخرى قبل نحو شهر من اعلان قيام اسرائيل.

تغيير في الموقف الأميركي

فيما كان الصهيونيون يجرون اتصالاتهم مع الملك عبد الله، في محاولة لتأمين مصالحهم مع العرب بواسطته، وجدوا أنفسهم مضطرين أيضاً للعودة الى التركيز بشدة على الموقف الأميركي، والعمل على ابقائه الى جانبهم، ضمن مساعيهم لتأمين الدعم لهم على الصعيد الدولي. وكان الدعم الأميركي حاسماً ومهماً للغاية بالنسبة للصهيونيين. فالضغوط الأميركية لصالح مشروع التقسيم، التي مورست على عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خلال اليومين الأخيرين اللذين سبقا عرض المشروع للتصويت، وذلك بناء على تعليمات مباشرة من الرئيس ترومان نفسه (ص ٦ و ٥٢؛ وأنظر أيضاً **الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٧**، ص ١٣٠٦ و ١٣٠٩ ــ ١٣١٠؛ ولسنة ١٩٤٨، ص ٥٤٨ و ٦٢٠ ــ ٦٢١)، هي التي مكنت الحصول على أكثرية ثلثي الأصوات المطلوبة لاقراره في الجمعية العمومية. وكان مقدمو المشروع قد فشلوا في الحصول على هذه الأكثرية، أثناء التصويت عليه في اللجنة الخاصة يوم ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر).

غير انه لم يمر الاّ نحو اسبوعين على صدور ذلك القرار، حتى كان الياهوايلات (ابشتاين)، وهو آنذاك مدير مكتب الوكالة اليهودية في واشنطن يكتب الى زميله في باريس انه «يشم بأن دوائر عديدة في واشنطن الرسمية ليست على الاطلاق فرحة بشأن القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة وسانده البيت الابيض... وأرى أمامنا عملاً كبيراً للقيام به لابقاء الرأي العام الأميركي مطلعاً، على المستوى المطلوب، لصالحنا» (ص ٥١). وكان لما التقطته حاسة الشم لدى ايلات، هذه المرة، ما يبرره؛ اذ بدأت تظهر فعلاً مطالبات بتغيير الموقف الأميركي، وذلك بدعوة بعض المسؤولين الأميركيين الى التخلي عن مشروع التقسيم واستبداله بحل آخر، مما أدى الى نشوء صراع تيارات داخل الحكومة الأميركية «بين البيروقراطية [أي وزارتي الخارجية والدفاع]، التي لا تريد محاربة العرب، وبين الحزب الجمهوري [والرئيس ترومان] الذين لا يريدون محاربة اليهود» (ميخائيل كومي، المستشار السياسي لبعثة الوكالة اليهودية في الأمم المتحدة، في مذكرة الى ادارة الوكالة، ص ٧٣٣). ونتيجة لذلك، اضطر الصهيونيون ومؤيدوهم في الادارة الأميركية الى خوض صراع واسع مع أنصار التيار المعارض لهم، فيما راح كل من الفريقين يورد مختلف الحجج لدعم موقفه، وتوجيه السياسة الأميركية الرسمية وفق وجهة نظره. ويبدو كأن معظم هذه الحجج لا تزال قائمة وتتصارع وتتفاعل حتى اليوم، وتؤثر في رسم السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي ــ الاسرائيلي.

بدت اشارات التغيير على الموقف الأميركي في وقت مبكر. فلم تمض الاّ نحو ٣ أسابيع على صدور قرار التقسيم حتى كانت وزارة الخارجية الأميركية تعد مذكرة تقترح فيها أن «تقوم الولايات المتحدة، بالاعلان فوراً أنها أصبحت مقتنعة أن تقسيم فلسطين غير قابل للتنفيذ» (**الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٧**، ص ١٣١٤)، ولذلك فانها تقترح احالة المسألة الفلسطينية ثانية الى دورة خاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، لايجاد حل «وسط» جديد لها، قد يكون فرض وصاية من قبل الأمم المتحدة على فلسطين،